الأمم المتحدة

E/CN.7/2005/L.1/Add.6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
11 March 2005
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات

الدورة الثامنة والأربعون

فيينا، ٧-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

مشروع التقرير

المقرر: أولاواله **مايغون** (نيجيريا)

اضافة

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة

ألف- شكل المناقشة

١- نظرت اللجنة في جلستيها ١٢٥٥ و١٢٥٦، المعقودتين في ١٠ آذار/مارس، في البند ٦ من جدول الأعمال، الذي كان نصه كما يلي:

"الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة:

"(أ) الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، والإجراءات التي اتخذتها الهيئات الفرعية التابعة للجنة؛

"(ب) متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة:

"'١' التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي (تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتسليم المراقب والاتجار عن طريق البحر والتعاون على إنفاذ القوانين، بما في ذلك التدريب)؛

110305 V.05-82174 (A)

"'٢' مكافحة غسل الأموال؛

"'٣' خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة."

وكانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لكي تنظر في هذا البند:

(أ) تقرير الأمانة عن الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات (E/CN.7/2005/4)؛

(ب) تقرير الأمانة عن الإجراءات التي اتخذتها الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات (E/CN.7/2005/5 وAdd.1).

٢- وألقى مدير العمليات ونائب مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلمة استهلالية، وقدّم ممثل للأمانة عرضا سمعيا بصريا عن الاتجاهات الحالية في الاتجار غير المشروع بالمخدرات على النطاق العالمي وعن اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة. وألقى كلمة كل من المراقب عن بوليفيا (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) والمراقب عن لكسمبرغ (نيابة عن أعضاء الاتحاد الأوروبي (وأبدت البلدان المرشحة، بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وكذلك البلدان المنضوية ضمن عملية تعزيز الاستقرار والارتباط والبلدان المرشّحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا (وعضوا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرّة (إفتا) إيسلندا والنرويج، عضوا المنطقة الاقتصادية الأوروبية) موافقتها على تلك الكلمة)). كما ألقى كلمات ممثلو كل من كرواتيا وتركيا ولبنان والامارات العربية المتحدة والأرجنتين واسبانيا والصين وجمهورية ايران الاسلامية والنرويج واندونيسيا وبيرو واليابان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. كما ألقى كلمة المراقب عن الحزب الراديكالي عبر الوطني.

باء- المداولات

(أ) الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والاجراءات التي اتخذتها الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات

٣- أعرب الممثلون عن تقديرهم للتقارير المقدّمة إلى اللجنة وللعمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التقييمات والتقارير الخاصة عن إنتاج المخدرات وصنعها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. كما أُعرب عن التأييد للاجتماعات الإقليمية لهونليا واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة

في الشرقين الأدنى والأوسط، من حيث مساهمتها في وضع استراتيجيات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وفي تعزيز الاتصالات والتعاون داخل مختلف المناطق.

٤- وشدّد عدد من المتكلمين على أنه، لكي تكون أجهزة إنفاذ القوانين فعّالة حقا في مواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، يجب أن يقوم تعاون جيد فيما بينها، على كل من الصعيدين الوطني والدولي. وأشار عدد من المتكلمين إلى وضع اتفاقات للتعاون الرسمي بين أجهزتها لإنفاذ القوانين ومبادرات التدريب المشتركة والجهود الرامية إلى تنسيق أنشطتها الداخلية لإنفاذ قوانين المخدرات. وذكرت أمثلة على التعاون في العمليات حيث ضبطت إرساليات كبيرة من المخدرات غير المشروعة - من الهيروين والكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية - في عمليات دولية ضمت أجهزة لإنفاذ القوانين من دول ومناطق مختلفة. وذكر أيضا مثال على التعاون الدولي في مجال بناء القدرات البحرية. وتبعا للحاجة إلى التعاون في مجال العمليات كان هناك نداء يدعو إلى جمع وتبادل البيانات عن ضبطيات المخدرات والبيانات ذات الصلة كأداة ضرورية لتقييم الأبعاد الحقيقية لوضع المخدرات العالمي وتحقيق فهم أفضل لآخر الاتجاهات في إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وقيل إنه يجري القيام بعمليات هامة لاعتراض المخدرات غير المشروعة والابلاغ عنها من قِبل دول كانت تعتبر نفسها حتى وقت قريب نقاط عبور أساسية لإرساليات تقصد أسواقا استهلاكية أكبر. ولاحظت اللجنة تزايد التعاون والشراكات على الصعيد الدولي، وذكرت مثالا على ذلك مذكرة التفاهم التي وقّعها مؤخرا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمفوضية الأوروبية، تعبيرا عن التزامهما المشترك بزيادة التعاون المتبادل في جهود منع ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

٥- وكان هناك تشديد على أهمية استخدام التسليم المراقب كأداة للتحري في مكافحة الاتجار بالمخدرات وتفكيك التنظيمات الإجرامية. وأشار عدد من الممثلين إلى تغييرات أدخلتها بلدانهم على تشريعاتها الوطنية من أجل تمكين وتيسير تنفيذ عمليات التسليم المراقب. وكان هناك اعتراف، في مجال العمل هذا، بالمساعدة المقدّمة إلى العديد من عمليات التسليم المراقب من ضباط اتصال المخدرات المعينين في تلك الدول. وأيّد عدد من المتحدثين سياسة تعيين ضباط اتصال لإنفاذ القوانين في دول ومناطق مجاورة من أجل تسهيل التعاون في العمليات. ودعيت الدول إلى أن تعزّز جهود تحرياتها عبر الحدود، خصوصا مع الدول المجاورة، بهدف توفير تأييد أفضل لهذا الأسلوب. ولوحظ أن تنظيمات الاتجار تنفق مزيدا من الأموال على استحداث وسائل أكثر تعقيدا لإخفاء إرسالياتها غير المشروعة عن سلطات إنفاذ القوانين. وشُجّع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أن يدعو إلى

عقد اجتماع لفريق عامل دولي من أجل استعراض الوضع الراهن المتعلق بممارسات التسليم المراقب.

٦- وأشار عدد من المتكلمين إلى ما حققته بلدانهم من تقدّم في استحداث وتنفيذ استراتيجيات وطنية تتعلق بالمخدرات جمعت عددا من الأجهزة الحكومية المختلفة (مثل الصحة ومكافحة المخدرات والجمارك والتعليم والداخلية) التي تهتم بمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة وآثار تعاطي المخدرات. وذكر أن هذا النهج المتعدد التخصصات أثبت فعاليته، حيث يوفّر تركيزا أفضل لموارد الحكومة ويزيد خيارات استخدامها. وأشار المراقب عن لكسمبرغ، متحدثا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات (٢٠٠٥-٢٠١٢) التي حددت أهدافا واضحة للسنوات القادمة.

٧- وأعرب عن القلق البالغ من مدى الزيادة في محاولة تسريب السلائف والاتجار بها. وأعرب عن التزام قوي بتعزيز المراقبة الدولية على السلائف من خلال توفير الدعم للمبادرات الدولية وهي عملية "بيربل" وعملية "توباز" ومشروع "بريزم". وأشار الممثلون إلى التغييرات التي أُدخلت على تشريعاتهم الوطنية من أجل تطبيق ضوابط إدارية فعالة على إنتاج الكيميائيات السليفة المراقَبة دوليا وبيعها وحركتها. وأشار متكلمون إلى المبادرات المبذولة لبناء قدرات أجهزة إنفاذ القوانين الموجودة على خطوط المواجهة وتقوم بمراقبة الحدود ولاستبانة المختبرات السرية لصنع المخدرات وتفكيكها.

(ب) متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

'١' تدابير تعزيز التعاون القضائي

٨- شدّد ممثلون عديدون على أهمية التعاون القضائي في مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وكرروا التزامهم بتنفيذ الأهداف التي حُددت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وعرض متكلمون عديدون أيضا الاطار القانوني للتعاون القضائي في بلدانهم وكذلك ما تم مؤخرا من تبسيط أو تعزيز للتشريعات أو الاجراءات ذات الصلة بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ومكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر. وذُكر أن دولا عديدة أبرمت اتفاقات ومذكرات تفاهم متعددة الأطراف وثنائية في تلك المجالات. وجرى الترحيب بأنشطة التدريب التي وُفّرت للجهاز القضائي وسائر الموظفين ذوي الصلة والتي نُظّمت بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأشير أيضا إلى إنشاء موقع شبكي مأمون للسلطات المختصة المحددة بمقتضى المواد ٦ و٧ و١٧ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ وإلى قيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

بإعداد دليل عملي للسلطات المختصة بمقتضى المادة ١٧ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ وإلى استحداث نظام لتقاسم المعلومات الاستخبارية من خلال شبكة بريد الكتروني.

٩- وأوضح أحد الممثلين أن القرار الاطاري الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن الاتجار بالمخدرات قد أرسى أحكاما جزائية دنيا بشأن العناصر المكوّنة للأفعال الاجرامية والعقوبات في مجال الاتجار بالمخدرات ووفّر تعريفا موحدا في الاتحاد الأوروبي للاتجار بالمخدرات المعاقَب عليه في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

١٠- وقدم ممثلون أيضا احصاءات ومعلومات عن طلبات التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة التي قُدمت أو جرى تلقيها، بالاضافة إلى وصف للتدابير المعتمدة بشأن نقل الاجراءات وحماية الشهود. ولوحظ أنه جرى استخدام ضباط اتصال لزيادة التعاون مع الدول الأخرى.

١١- وفي مجال الاتجار غير المشروع عن طريق البحر، رحَّب الممثلون بإبرام اتفاقات إقليمية وثنائية في ميدان التعاون البحري وأيدوا تنفيذها بسرعة. ورحَّب ممثلون عديدون بتنفيذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمشاريع في مجال الاتجار غير المشروع عن طريق البحر. وقدّم أحد الممثلين معلومات عن حلقة دراسية إقليمية بشأن الاتجار غير المشروع عن طريق البحر كانت قد عقدت في اليابان في عام ٢٠٠٤ عملا بقرار اللجنة ٣/٤٦. وقد أدى عقد الحلقة الدراسية، التي نُظمت لتعزيز التعاون الدولي في ميدان تبادل المعلومات الاستخبارية والعمليات الفعلية التي تستهدف تهريب المخدرات غير المشروعة عن طريق البحر ولتعزيز القدرة على الضبط في البحر في المنطقة الآسيوية، إلى الجمع بين سلطات الشرطة البحرية وسلطات إنفاذ قوانين المخدرات ذات الصلة من ٢٦ بلدا آسيويا وممثلين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والولايات المتحدة.

'٢' مكافحة غسل الأموال

١٢- شدّد ممثلون عديدون على أهمية زيادة التعاون على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولوحظ أنه جرى فعليا التوقيع على العديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن التعاون على مكافحة غسل الأموال. وجرى التأكيد على أن هناك حاجة إلى التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئات الأخرى المعنية بهذا المجال، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال والهيئات الإقليمية المماثلة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

١٣- وقدّم بعض الممثلين معلومات عن تشريعات جديدة استحدثت في بلدانهم لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تدابير وسّعت نطاق الجرائم الأصلية. ولوحظ أن غسل الأموال يعتبر عملا اجراميا في معظم البلدان وأن بلدانا عديدة استحدثت نظما وقائية، بما في ذلك إنشاء وحدات استخبارات مالية، وأن المؤسسات المالية أجبرت على إرسال تقارير عن المعاملات المشبوهة إلى وحدات الاستخبارات المالية من أجل تحليلها. وفي بعض البلدان، تستطيع وحدات الاستخبارات المالية أن تتخذ تدابير وقائية وأن تقوم بإجراء التحريات.

١٤- وذكر بعض الممثلين أن مراكز تدريب أُنشئت لتوفير مجموعة واسعة من التدريب في مجالات مكافحة الارهاب والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وجرى التشديد على الصلة الوثيقة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٥- وأيّد أحد الممثلين النظر في التفاوض بشأن صك دولي شامل لمكافحة غسل الأموال. وشدد ممثل آخر على أهمية عمل البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال - فيما يتعلق بدعم أنشطة غسل الأموال، ولا سيما من خلال برنامج الرصد التابع له — وقُدمت أيضا معلومات عن مصادرة موجودات وعائدات الجريمة وتقاسم تلك العائدات.

'٣' خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة

١٦- لاحظ متكلمون عديدون المساهمة القيّمة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز معرفة العالم بالوضع المتعلق بإنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة. وأشير إلى الدراسات الاستقصائية السنوية التي يضطلع بها المكتب عن زراعة خشخاش الأفيون وشجيرات الكوكا. وقد أسهمت الإحصاءات والتحاليل التي أعدها المكتب في تحقيق فهم أفضل لآخر الاتجاهات في إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

١٧- وأقر متكلمون بأن برامج التنمية البديلة كانت ناجحة في بعض المناطق وشدّدوا على الحاجة إلى تعزيز تلك البرامج وتوسيعها لتشمل مناطق أخرى تعاني من الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة، وذلك عملا بمختلف قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بخفض المحاصيل غير المشروعة وبالتنمية البديلة. وأشار عدد من المتكلمين إلى ضرورة تنفيذ خطط التنمية البديلة بغية التصدي لزراعة القنب غير المشروعة.

١٨- وأشار متكلمون عديدون إلى الخفض المستدام في زراعة شجيرات الكوكا وخشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة في المنطقة الآندية دون الإقليمية وفي جنوب شرق آسيا. ولوحظ أن التنمية البديلة، في البلدان الآندية، لم تُجارِ الانخفاض المستدام في زراعة شجيرات الكوكا بسبب عدم كفاية الموارد المالية. ولوحظ أيضا أن هناك حاجة إلى مواصلة استحداث منتجات تنمية بديلة وتحسين البُنى المؤسسية والقانونية والاقتصادية. وأشير أيضا إلى ضرورة تحسين امكانية وصول منتجات التنمية البديلة إلى الأسواق، بغية خفض الفقر في المناطق الريفية والحد منه. وذكر أن للتنمية البديلة دوراً حيوياً تضطلع به في تجنب انعكاس الاتجاه الايجابي في البلدان الآندية، وجرى الترحيب بالتعاون الدولي في ذلك السياق.

١٩- وأعرب بعض المتكلمين عن القلق من الزيادة في مستوى زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان. وأعرب ممثلون عديدون عن دعمهم للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجتمع الدولي والتي تهدف إلى القضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وترويج سبل العيش البديلة المستدامة في أفغانستان. ولوحظ أن من المهم زيادة الجهود المبذولة على أنشطة التنمية البديلة الحسنة الاستهداف وأن من الأمور الحاسمة بالنسبة للجهات المانحة والوكالات أن تعمل مع حكومة أفغانستان. وأُقرّ بأن هناك حاجة إلى نهج تُطبق فيه بالتسلسل الصحيح تدابير تشمل الاستئصال المراقَب لحقول خشخاش الأفيون وايجاد سبل عيش بديلة، فضلا عن أنشطة إنفاذ القوانين والأنشطة الاعلامية. ومن الأهمية بمكان إدماج أهداف مكافحة المخدرات في برامج التنمية.

٢٠- وأعرب متكلمون عن قلقهم من أن خفض الأموال المقدمة من الوكالات الانمائية من أجل أنشطة التنمية البديلة قد يؤثر على قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعم برامج التنمية البديلة. وجرت مناشدة أعضاء المجتمع الدولي لزيادة تبرعاتهم لدعم التنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية. وفيما يتعلق بزراعة القنب غير المشروعة، أُعرب عن الأمل في أن يتمكن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من المساهمة في الجهود الرامية إلى خفض إنتاج القنب. وأشير إلى الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وأنواع الجريمة الأخرى، مثل تمويل الارهاب والاتجار بالأسلحة والهجرة غير المشروعة، التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو.

٢١- وأُعرب عن القلق من أن المزارعين قد يواصلون، في بعض الحالات، زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة بينما يتلقون المساعدة من أجل التنمية البديلة. ولوحظ أن التنمية البلدية ستكون ملائمة إذا كان هناك تهديد خطير بتدفق الزراعة من مناطق رئيسية أخرى تعاني من زراعة المحاصيل غير المشروعة.